

العامل النحوي في المرفوعات من الأسماء والأفعال عند ابن السراج في كتابه (الفهارس في النحو

م. م. دعاء نجدت محمد

م. د. شعلان جاسم محمد

جامعة كركوك/ كلية الاعلام

المقدمة

في ظلال القرآن. (ينظر: النحو العربي في العوامل النحوية، للجرجاني(ت471هـ): 79).

ولمّا كان من طبيعة الإنسان - منذ طفولته - أن يسأل عن السبب لكل ما يراه ويسمعه، وجدناه يعكس ذلك على كل ما يمر به، لا سيما بعد تطور إدراكه في العلوم كافة.

ومن هذا المنطلق نجد أنّ دارس اللغة العربية قد ذهب إلى إيجاد عامل لكل ما يراه من أحكام، وقواعد ((فللمرفوع سبب، وللمنصوب علّة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف)). (ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، للحديثي).

وقد عدّ الباحثون (مبدأ العامل) العمود الفقري الذي تدور حوله الكثير من أبحاث النحو الرئيسية والفرعية، لذلك سننزعّف من خلال المباحث الآتية عن العامل، تعريفه وعلاقته بالنحو العربي تنظيراً، ثمّ سنستقرأ مكتمن العامل النحوي خاصة في

فقد كان العرب - قبل شيوع اللحن - يتكلمون بلغتهم فطرةً وسليقة، لا تعلماً وتلقناً كما هو الحال الآن حيث القواعد المحددة، والأصول المقررة، ولكنهم مع شيوع اللحن وانتشاره احتاجوا إلى تلك القواعد، فعمدوا إلى استقراء هذه اللغة، لضبط قواعدها وتحريّر أصولها، وقد قام بهذا الجهد اللغويون خاصة، فصنفوا الظواهر اللغوية المختلفة، ووضعوا لها أسماءً تعين على توضيحها وتثبيتها في الأذهان، ثمّ أخذ النحاة يبحثون عن علل يفسرون بها تلك الظواهر المختلفة.

وربما كان الخوف من ظهور اللحن في القرآن الكريم هو الباعث الأول على العناية بالنحو وما يتعلّق به، فالنحو - بلا شك - سينشأ في لغة القرآن وسيؤثر بها، ويفيد منها، ويتبع خطاها ويسلك سبيلها، وهذا ما حصل فعلاً حين نشأ النحو العربي

المرفوعات من الاسماء والافعال التي وردت في كتاب (الفهارس في النحو) لمؤلفه ابن السراج.

المبحث الأول

أولاً: تعريف العامل:

العامل في العربية: مَا عَمِلَ عَمَلًا مَا، فَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَرَّ، وَقَدْ عَمِلَ الشَّيْءُ فِي الشَّيْءِ: أَحَدَتْ فِيهِ نَوْعًا مِنَ الْإِعْرَابِ، عَمِلَتْ النَّاكَةُ بِأُذُنَيْهَا: أَيِ اسْرَعَتْ، وَمِنْهُ حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ وَالْبُرَاقِ: فَعَمِلَتْ بِأُذُنَيْهَا، أَيِ اسْرَعَتْ لِأَنَّهَا إِذَا اسْرَعَتْ حَرَّكَتْ أُذُنَيْهَا لِشِدَّةِ السَّيْرِ. وَعَمِلَ فُلَانٌ عَلَيْهِمُ بِالضَّمِّ تَعْمِيلًا، أَيِ أَمَرَ وَوَلَّى الْعَمَلَ عَلَيْهِمْ، وَيُقَالُ: مِنَ الَّذِي عَمِلَ عَلَيْكُمْ أَيِ نُصِبَ عَامِلًا. (ينظر: تاج العروس، للزبيدي (ت1205هـ)، من مادة (عمل)، 61/30).

ويأتي العامل بمعنى السبب أيضاً، فتقول: هذا العامل لهذا سبب (لسان العرب، الانصاري (ت711هـ)، 476/11 مادة (عمل)).

وقال الكفوي (ت: 1094هـ) - في كتابه الكليات - العامل: ((عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، وهي ما يتوقف عليه الشيء)). (الكليات، للكفوي (ت: 1094هـ)، 221/3 - 223).

ثانياً: نشأة العامل وعلاقته بالنحو:

لا بد لكل حكم نحوي من عامل يدعو إليه، وسبب يبيح للقائل به، لذلك كان العامل وثيقة الصلة بالنحو، فقد يكون العامل لتقعيد ظاهرة نحوية، أو لتثبيت حكم نحوي.

ولعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) من أوائل النحاة الذين اهتموا بالعوامل وبلغوا الغاية فيه وروى عنهم سيبويه ((وكان اسمه

مقروناً بالنحو وقياسه وعلله))، (النحو العربي - العوامل النحوية، للحضرمي (ت117هـ): 53)، الذي قال عنه ابن سلام (ت231هـ): ((وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل)) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام (ت231هـ): 14/1، وقال القفطي: (ت646هـ): ((إنه أول من شرح العلل)) (إنباه الرواة، للقفطي (ت646هـ)، 105/2، وينظر: طبقات النحويين واللغويين: 25)، ومما يوضح التعليل والعامل عند ابن أبي إسحاق ما رواه الفراء قال: ((مرّ الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي فأنشده أبياتاً من الشعر حتى انتهى إلى قوله:

وعضّ زمانٌ يا ابن مروان لم يدع

*** من المال إلا مسحاً أو مجلف

(ديوان الفرزدق (ت110هـ): 62/2).

فقال للفرزدق: علام رفعت؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا)) معاني القرآن، للفراء (ت207هـ)، 182/2، وينظر: نزهة الألباء، للانباري (ت577هـ)، 20، والمدارس النحوية (شوقي): 23، والمدارس النحوية، الحديثي: 69)، وقال عنه أبو البركات الانباري (ت577هـ): ((أول من علّل النحو)) (نزهة الألباء: 18)، وقد روى عنه ما يدل على ولعه بالقياس قال ابن سلام: ((وقلت ليونس: هل سمعت من أبي إسحاق شيئاً؟ قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق - يعني السويق؟ قال: نعم عمرو بن تميم تقولها وما

تريد إلى هذا ؟ عليك باب من النحو يطرد وينقاس))
طبقات فحول الشعراء (15/1).

أما ابن جني (ت 392هـ) فكان يرى أن أبا عمرو بن العلاء (ت 154هـ) أول من نقل استعمال العوامل عن العرب فقد أورد نصاً عن الأصمعي (ت 216 هـ) عن أبي عمرو أنه قال : ((سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت : له أنقول : جاءته كتابي ! قال : نعم أليس بصحيفة؟)) (الخصائص 249/1 ، وينظر : سر صناعة الإعراب 14/1 ، ونزهة الألباء : 29) فحمله على المعنى فأنت الفعل معه.

وعُدَّ هذا الخبر بداية مبدأ العامل عند النحاة، وإنَّ النحاة محقون في تعليقاتهم بعد أن سمعوا هذا الأعرابي وغيره يعللون ما ينطقون به وما يسألون عنه ، إذ يقول: ((أفترأى تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرَّبوا ، وقاسوا ، وتصرفوا أن يسمعوا إعرابياً جافياً غفلاً ، يعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يحتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سمته وأمه)) (الخصائص: 249/1 ، وينظر : الشاهد وأصول النحو : 317 ، العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد - كلية الآداب، للطالب عبد الكريم محمود علي القيسي ، بإشراف الدكتورة مي فاضل الجبوري ، 2001 : 10).

والذي يبدو من هذه الأمثلة أن علَّل العوامل التي سبقت الخليل كانت عواملًا يسيرة، تساعد على فهم كلام العرب ، ويدور معظمها في العامل ، كما

يدور بعضها في المعنى الذي توخَّاه الشاعر ، أو القائل بذهابه إلى وجه معين من الإعراب ((غير أن الذي روى لنا من العوامل هذه الفترة قليل جداً ، وهو يشير على الرغم من ذلك إلى أنَّ العامل حتى في عصر الخليل كانت عربية محضة نابعة من طبيعة اللغة نفسها ، وليس فيها أثر للمنطق أو جموح للخيال بعيداً عن الواقع اللغوي المستعمل)) (مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو : 87).

المبحث الثاني

العامل في رفع الاسماء

المرفوعات في العربية نوعان:
النوع الأول: مرفوع أصالة، وهما: المبتدأ، والفاعل.

والنوع الآخر: مرفوع تبعاً، وهي: خبر المبتدأ، وخبر (إنَّ) - وهو في الحقيقة خبر المبتدأ-، واسم كان، والنعت، وعطف البيان إذا كان متبوعهما مرفوعاً (ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه: 71). وسنكتفي - هنا- في الحديث عن العامل من رفع المبتدأ والخبر فحسب؛ نظراً لمحدودية البحث، بسبب ضيق الوقت والمقام.

وقبل أن نبدأ بذكر العلة من رفع المبتدأ والخبر- بوصفهما اسمين- لا بدَّ من معرفته حدَّهما، فقد حدَّ سيبويه المبتدأ بأنَّه: ((كل أسم أبتدئ لبيني عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه)) (الكتاب: 278/1 ، وينظر : اللمع : 79).

وحده أبو علي الفارسي بقوله: ((الابتداء وصف في الاسم المبتدأ، يرتفع به، وصفة المبتدأ أن يكون مُعَرَّى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء، مثال ذلك: زيدٌ منطلقٌ)) (الإيضاح العضدي: 29/1 ، وينظر: أسرار العربية: 29).

ثُمَّ حَدَّه ابن السَّراج بقوله: ((المبتدأ هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأً به دون الفعل ويكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه)) (الفهارس: 58/1) ، والخبر عنده: ((هو الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيد السامع ويصير به المبتدأ كلاماً وبالخبر يقع التصديق والتكذيب)) (المصدر نفسه 62/1 ، وينظر التعريفات 85).

ثُمَّ يذكر ابن السَّراج علّة رفع المبتدأ والخبر، بأنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بهما، فإذا قلت: عبد الله أخوك، فـ (عبد الله) مرتفع بأنّه أوّل مبتدأ، فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثاً عنه، و (أخوك) مرتفع بأنّه الحديث المبني على الاسم الأوّل المبتدأ (ينظر: الفهارس: 52/1).

وهما - أي المبتدأ والخبر - مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رُفِع بالابتداء، والخبر رُفِع بهما، نحو قولك: ((الله ربُّنا، ومحمّدٌ نبينا))، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلّا بخبره

(ينظر : المصدر نفسه: 58 /1 ، وشرح الجمل (ابن عصفور): 355/1، 357).

وعند رجوعنا إلى سيبويه (ت: 180هـ)، والمبرد (ت: 285هـ) وجدنا أنّ ابن السَّراج قد خالف سيبويه في هذه المسألة؛ إذ إنّ الرفع للخبر عند سيبويه المبتدأ وحده (ينظر: الكتاب 278/1 ،

الرماني النحوي في ضوء شرح كتاب سيبويه: 290) ، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأنّه بُني عليه، ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنّه مبني عليه وأرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء (ينظر: الكتاب: 2 / 126 - 127) ، ورأى ابن عقيل (ت: 769هـ) أنّ مذهب سيبويه أعدل المذاهب، وهو الأوّل، وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه (ينظر: شرح ابن عقيل: 1 / 201 ، 202، والهمع: 2 / 8، والمطالع السعيدة: 1 / 256، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1 / 473).

بينما وافق ابن السَّراج المبرد في أنّ العامل في رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ، لقول المبرد: ((فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء التنبيه، والتعرية عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر)) (المقتضب: 2 / 49 ، 126/4).

أمّا عن مذهب البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، واختلفوا في الخبر، فذهب قوم إلى أنّه يرفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء (ينظر: الإنصاف: 1 / 44 مسألة 5، وأسرار العربية: 33 ، 34، والمغني في النحو: 1 / 151).

بينما ذهب الكوفيون إلى أنّهما ترافعا ببعضهما، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ؛ لأنّ كلّاً منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمده، قال الأنباري (ت: 577هـ): ((ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو : (زيدٌ أخوك)، و: (عمر

ولكنّ) (ينظر : شرح كتاب سيبويه : الرمانى (ت : 384 هـ) ، (أطروحة دكتوراه) ، 100) .
وقبل أن نبدأ بذكر العامل من رفع الفعل ، لا بدّ من معرفه حدّه ، فقد حدّه سيبويه بقوله : ((وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ، ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع)) (الكتاب : 2 / 1) .

أما ابن السراج فحدّه بقوله : ((ما دلّ على معنى وزمان ، وذلك الزمان إمّا ماضٍ ، وإمّا حاضر ، وإمّا مستقبل)) (الفهارس : 38 / 1) .

وجاء في شرح الحدود : ((الفعل المضارع كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان غير منقضى ، حاضراً كان أو مستقبلاً)) (شرح الحدود النحوية : 50) .

وقال ابن السراج ((والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع ،

(الألف ، والتاء ، والياء ، والنون) ، تصلح لما أنت فيه من الزمان ، ولما يستقبل نحو : (أكل ، وتأكّل ، ويأكّل ، ونأكّل) ، فجميع هذا يصح لما أنت فيه من الزمان ، ولما يستقبل ، ولا دليل في لفظه على أيّ الزمانين تريد ، كما أنّه لا دليل في قولك : رجل فعل كذا وكذا ، أي الرجال تريد حتى تبينه بشيء آخر ، فإذا قلت : سيفعل ، أو : سوف يفعل ، دلّ على أنّك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه لأنّه أولى))

(الفهارس : 39 / 1 ، 2 / 146) .

ويقول : ابن السراج انتقال الفعل من الحال إلى الاستقبال بدخول حرف (السين) ، و (سوف) عليه ، فإذا قلت : سيفعل أو : سوف يفعل ، خصّ المستقبل دون الحاضر (ينظر : المصدر نفسه 39 / 1 ، العلة النحوية تاريخ وتطور 85) .

غلامك) (الإنصاف : 44 / 1 ، مسألة 5 ، وأوضح المسالك : 137 / 1) ، وأختار السيوطي (ت : 911 هـ) مذهب الكوفيين (ينظر : المطالع السعيدة : 256 / 1) .

وقال : ابن السراج أنّ المبتدأ لا يستغني عن الخبر ، كما أنّ الفعل لا يستغني عن الفاعل ، فكلّ منهما لا يستغني عن صاحبه (ينظر : الفهارس : 58 / 1) ، وقد تابع ابن السراج سيبويه في ذلك ، إذ قال سيبويه في باب المسند والمُسند إليه : ((وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدءاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، و : هذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيدٌ ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء)) (الكتاب : 7 / 1)

المبحث الثالث

العامل في رفع الأفعال

الفعل أحد أقسام الكلم الرئيسية التي يتألف منها الكلام ، وهو عند النحاة القدماء أقوى العوامل ؛ لأنّه يعمل متقدّماً أو متأخراً ، ويعمل مذكوراً أو محذوفاً ، ويعمل رفعاً ونصباً ، وهو من القوة بحيث أعار القدرة على العمل أسماء وحروفاً ؛ لأنّها تضمنت معناه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل في التقضيل ، أو أشبهته في المعنى واللفظ كـ : (إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، وليت ، ولعلّ ،

في نهاية هذه الرحلة مع هذا البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

1: يُعدُّ كتاب الفهارس واحداً من أبرز الكتب التي تناولنا فيه العوامل النحوية، وإنَّ لم يحمل هذا الاسم صراحة، عرفنا ذلك من خلال مادة العوامل النحوية التي ذكرها في كتابه.

2: إنَّ نشأة العامل جاءت استجابة لبواعث عربية اسلامية من دون تأثير خارجي غير عربي، كما رأينا ذلك في التمهيد، إذ كان لعامل الخوف من ظهور اللَّحن في القرآن الكريم هو الباعث الأول على العناية بالنحو وما يتعلَّق به، فالنحو - بلا شك - سينشأ في لغة القرآن وسيُتأثر بها، ويفيد منها، ويتبع خطاها ويسلك سبيلها، وهذا ما حصل فعلاً حين نشأ النحو العربي في ظلال القرآن.

3: تابع ابن السَّراج الخليل وسيبويه في العوامل، وإنَّ لم تكن متابعته لهما متابعة كلية، فالعوامل التي ذكرها ابن السَّراج في كتاب (الفهارس في النحو) ما هي إلا تلك العوامل التي وجد في كتاب سيبويه، وإنَّ عوامله امتداد وانعكاس لهما، إلاَّ أنَّه خالف سيبويه في بعض المواضع من العوامل، فعلى سبيل المثال أنَّ ابن السَّراج خالف سيبويه في رافع الخبر، فقد عدَّ سيبويه الرَّافع للخبر المبتدأ وحده، في حين أنَّ الرَّافع للخبر عند ابن السَّراج الابتداء والمبتدأ معاً، وهذا ما ذكرناه في المبحث الأوَّل.

فالإعراب الذي وقع في الأفعال إنَّما وقع لمضارعة الاسم (ينظر: الفهارس: 1/ 50، 51)، وفي موضع آخر يعلِّ ابن السَّراج دخول (الياء) في الفعل للتفريق بين المذكر والمؤنث، نحو قولك في: تضرب، تضربين، فزيادة الياء المكسور ما قبلها على الفعل المضارع لفاعل واحد مؤنث مخاطب من أجل التفريق، فدخول (الياء) من أجل المؤنث، والنون علامة الرفع (ينظر: الفهارس: 49/1).

ثمَّ قال: ابن السَّراج إعراب الفعل المضارع بموقعه موقع الأسماء؛ سواء أكانت تلك الأسماء مرفوعة، أو مخفوضة، أو منصوبة، فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه (ينظر: المصدر نفسه: 146/2)، ويذكر في ارتفاع الفعل، في نحو: عمرو ينطلق، لوقوع الفعل موقع الاسم، في نحو: عمرو أخوك، فوقع الفعل (ينطلق) موقع الاسم (أخوك)، فأرتفع كما أرتفع الاسم (ينظر: المصدر نفسه: 146/2).

وفي موضع آخر ابن السَّراج يقول: عدم رفع الفعل المضارع إذا لم يقع موضع الاسم، فلا يجوز أن ترفع الفعل في قولك: لم يَمَّ زيد؛ لأنَّه لا يجوز أن يحلَّ الاسم محلَّ الفعل، فلا يجوز أن تقول: لم يَمَّ زيد (ينظر: المصدر نفسه: 146/2، 147).

ويؤكِّد ابن السَّراج أنَّ الفعل المضارع أعرب لمشابهته الأسماء؛ فقال: ((فأما الرُّفع خاصة فإنَّما لوقوعه موقع الأسماء، فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربت به)) (المصدر نفسه 146/2، 147، وينظر الكتاب 412/1، المقتصد 1054/2).

الخاتمة

4: إن ابن السراج لم يكن ناقلًا أو جامعًا
بجمع الآراء ويقدمها للدارسين فحسب؛ بل كان له
مقدرة في الترجيح، كقوله: ((وهو أولى)) عندما
رجح ثبوت دلالة المضارع على المستقبل عندما
تدخل عليه (السين) و (سوف)، وهذا ما ذكرناه
في المبحث الثاني.

5: تُعدُّ ظاهرة العامل في اللغة العربية
من أبرز الظواهر التي لا يمكن تجاهلها
والاستغناء عنها، ولا يمكن دراسة البحث اللغوي
العربي وفهمه إلا من خلالها

المصادر

1. أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: 630هـ—)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1415هـ = 1994م.
2. أسرار العربية: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: 577هـ)، طبع في مدينة ليدن، 1886هـ.
3. الفهارس في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفلني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1987م.
4. إنباه الرواة على أنباه النحاة: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: 646هـ—)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1952م.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، 1961م.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين بن هشام الانصاري (ت: 761هـ—)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1966م.
7. الإيضاح العضدي: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: 377هـ)، حققه وقدم له: الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، 1969م.
8. تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان، راجعها وعلق عليها: الدكتور شوقي ضيف، دار الهلال، 1957م.
9. التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: 816هـ—)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1405هـ.
10. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت: 370هـ—)، تحقيق: علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د. ت).
11. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ—)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: 1428هـ = 2008م.

12. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ، 1952م.
13. دراسات في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت (د. ت).
14. ديوان الفرزدق: الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، 1960م.
15. الرماني النحوي في ضوء شرح كتاب سيبويه: الدكتور مازن المبارك، دار الكتب اللبناني ، بيروت ، 1976م.
16. سر صناعة الإعراب: أبي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت: 392هـ) ، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار احياء التراث ، الطبعة الأولى ، 1954م.
17. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974م.
18. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت: 769هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت).
19. شرح الجمل للزجاجي: عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محسن عيسى مال الله ، الطبعة الثانية، 1986م.
20. شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت: 972هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور زكي فهمي الآلوسي، 1988م.
21. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت: 379هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1954م.
22. طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي (ت: 231هـ)، شرحه: محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة، (د. ت).
23. في النحو العربي - نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت، (د. ت).
24. القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 1426 هـ = 2005م.

25. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ—)، الجزء الأول ، تحقيق: الدكتور عبد الله درويش ، دار الرشيد ، بغداد 1980م، والجزء الرابع ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر ، 1982م.
26. الكتاب: سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: 180هـ—) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، الطبعة الأولى ، 1316هـ.
27. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1982م.
28. المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة 1976م.
29. المدارس النحوية: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الثاني ، 1990م.
30. المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ—)، تحقيق: الدكتور نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، 1977م.
31. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: 207هـ—) تحقيق: محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د. ت).
32. معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار احياء الكتب العربية، (د. ت).
33. المغني في النحو: تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليميني النحوي (ت: 680هـ—)، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 1999م.
34. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ—)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، دار التحرير للطباعة والنشر، (د. ت).
35. مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي: الدكتور جعفر نايف عبانية، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 1984م.
36. النحو العربي - العوامل النحوية، نشأتها وتطورها: الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الأولى ، 1965م.
37. النحو العربي ، العوامل النحوية ، نشأتها وتطورها: الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الأولى، 1965م.
38. نزهة الأنبياء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ، مطبعة المدني، (د. ت).

39. مع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) ، تحقيق: الدكتور
عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت، 1979م.
41. الرسائل والاطاريح الجامعية:
42. شرح كتاب سيبويه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت: 384 هـ)، (أطروحة دكتوراه)، تحقيق:
سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية،
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1418 هـ =
1998م.

summary

This research revolves around the horizon of induction and analysis of the grammatical factor in the raised nouns and verbs according to Ibn al-Sarraj (AH) in his book (Indices in Grammar). Because of the importance of this topic, which lies in stimulating the cultural taste to know the reason for the ruling, and thus strengthening the conviction in accepting it, and also reflects the ability of the early scholars and their knowledge of the principles of scientific research even if they did not study its rules, this research included an introduction, a preface and three sections. In the first section we dealt with: the definition of the factor, its origin and its relationship to grammar. In the second section, we discussed the factors that influence the raising of nouns, and in the third section, the factors that influence the raising of verbs. Finally, we concluded by mentioning the most important findings of the research. In conclusion, I ask God Almighty to make this work sincerely for His sake, to guide those who will benefit from it, and to guide us

الملخص

يدور هذا البحث في أفق الاستقراء والتحليل للعامل النحوي في المرفوعات من الاسماء والأفعال عند ابن السراج (ت: 395هـ) في كتابه (الفهارس في النحو)، ولما لهذا الموضوع من أهمية، تكمن في تحفيز الذائقة الثقافية على معرفة سبب الحكم، وبالتالي تعزيز القناعة في قبوله، ويعكس أيضاً قدرة العلماء الأوائل ومعرفتهم بأصول البحث العلمي وإن لم يدرسوا قواعده، واشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد ومباحث ثلاثة، تناولنا في المبحث الأول: تعريف العامل ونشأته وعلاقته بالنحو، وتناولنا في المبحث الثاني: العامل في رفع الاسماء، والمبحث الثالث: العامل في رفع الأفعال، ثم الخاتمة ذكرنا فيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

ختاماً، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يرشد إليه من ينتفع منه، وأن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح والعلم، اللهم آمين.

to what is good, righteous, and
knowledgeable.
.Amen

Keywords

**Nouns, verbs, agents,
(nominatives**

